

الاقتصادي - السياسي لبلدان الشرق الاوسط، خاصة صاحبة البترول دولار بالسوق الرأسمالية العالمية، والعمل بكل السبل لمنع وقوع أية تبدلات ثورية تهدد الانظمة الموالية للغرب في المنطقة بالسقوط. كما نجحت في اقامة بعض القواعد العسكرية في الصومال وسيناء وعمان تحت أسماء مختلفة: قوات التدخل السريع، القوات الدولية، القوات متعددة الجنسيات... الخ.

في هذا الاطار ازداد تلاقي المصالح الغربية، خاصة الاميركية، مع الاهداف الاسرائيلية، أي استكمال حلقات السيطرة على منطقة الشرق الاوسط وخيراتها، والتخلص من المقاومة الفلسطينية التي تمثلت عامل تفجير خطير. قد يؤدي في ظل شروطها، الى الحاق الضرر البالغ بالمصالح الغربية. وفي خضم لقاءات عدة بين المسؤولين الاميركيين والاسرائيليين، للبحث في ما أطلقوا عليه الاعداد لمرحلة الدمانينات، وضعت خطط الغزو للبنان ولترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لمصالح هذه القوى^(٢). وقد اشار وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون لذلك حين صرح أن عدة لقاءات عقدت حول موضوع لبنان، وأنه خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة، في نهاية شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ ناقش مسألة «الارهاب» الفلسطيني، وأضاف أن الاميركيين تفهموا أنه لا خيار آخر لاسرائيل الا أن تضرب. وأكد أنه ابلغ كلا من وزير الخارجية الاميركي الكسندر هينغ، ووزير الدفاع الاميركي أيضاً كاسبار واينبرغر، بأن اسرائيل مقبلة على عمل عسكري في لبنان وذلك قبل الغزو بعشرة أيام^(٣).

ويتضح من تصريحات عديدة للمسؤولين الاسرائيليين أن هذا الاتفاق مع الاميركيين يقضي بأن تتفادى اسرائيل الاشتباك مع سوريا تفوقاً من تدخل سوفياتي، وأن الموافقة الاميركية تضمن لاسرائيل ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، حليف موسكو وفقاً للوصف الاسرائيلي، وكذلك اذلال سوريا، واحلال حكم في لبنان موال لأميركا، واطهار الولايات المتحدة بانها الوحيدة القادرة على الضغط على المتحاربين، ولعب دور الوسيط، هذا بالإضافة لاختبار فاعلية السلاح الاميركي وابرار تفوقه على السلاح السوفياتي.

امام هذا المد العدائي المتزايد في الادارة الاميركية، وتشابك مصالح هذه الادارة في الشرق الاوسط مع مصالح اسرائيل وتجمع الدوافع التي تسمح لاسرائيل بغزو لبنان، هل كان أمام المقاومة الفلسطينية أي مجال لتقديم تنازلات حقيقية، لتحويل دون الغزو؟ لقد كان المطلب الاميركي، ولا زال، أن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف مجاناً بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والقبول به دون مقابل، اللهم سوى الوعد المبهم بإمكانية فتح الحوار الاميركي مع ممثلين رسميين للمنظمة، وبدون ضمان نتائج لهذا الحوار تؤمن الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما كان مطلوباً أيضاً من المنظمة على الصعيد الدولي أن تبذل تحالفاتها، وأن تتعدد خصوصاً عن الدول الاشتراكية، وتتخلى عن العمل العسكري، وذلك بالإضافة للقبول بتوكيل نظام عربي توافق عليه الادارة الاميركية واسرائيل بغرض الدخول في التسوية الاستسلامية وبالشروط الاسرائيلية، في محاولة لتكرار ما حصل مع مصر على جبهة عربية أخرى، وبذلك تتم مصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنتهي القضية الوطنية الفلسطينية الى مجرد خلاف على الحدود بين الأردن واسرائيل.